

لا خيار سوى متابعة

العمل السياسي والحزبي.؟!.

بحلول الصيف من هذا العام تدخل حركتنا الوطنية الكردية في سوريا ، عتبة ذكراها السنوية السابعة والأربعين ، بعد أن تأسست سنة ١٩٥٧م كولاية تنظيمية طبيعية انبثقت للدفاع عن قضية شعب كافح طويلاً من أجل حقوقه القومية المسلوبة وعن وجوده التاريخي فوق أرض آياته وأجداده، وكرّد فعل سياسي كان لا بد منه بعد أن تعرّض لسياسات شوفينية متلاحقة عنوانها الأبرز التنكّر والتعريب والتبعيث والتعامل الفوقي ومحاولات الصهر المستمرة وفق كل الأساليب والتدابير الاستثنائية كتطبيق مشروع الحزام العربي وقانون الإحصاء وتغيير أسماء المدن والقرى الكردية وتتالي حملات التمييز وفصل العمال والطلبة الكورد إضافة إلى ممارسة مختلف أشكال الاضطهاد القومي والتفرقة .

وبحلول آذار من هذا العام تعرّض الشعب الكردي إلى إحدى أشنع حلقات المسلسل الشوفيني على الإطلاق وذلك على أثر الفتنة التي أدت إلى إثارة أحداث القامشلي الدموية التي راح ضحيتها العشرات من القتلى والمئات من الجرحى والآلاف من المعتقلين والمتضررين والمفقودين .

وبحلول أيار من هذا العام أيضاً ، أدلى السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد بحديث هام في مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة حيث أكد على أن القومية الكردية هي جزء أساسي من النسيج الوطني والتاريخ السوري وأنه ليست هنالك أية أياد خارجية وراء تلك الأحداث وأن قضية المجردين الكرد من الجنسية هي مشكلة سياسية سيتم حلها في وقت لاحق .

أما بحلول حزيران من هذا العام فقد أبلغت السلطات السورية مسؤولي وقيادات الأحزاب الكردية رسالة مفادها : حظر أنشطتها السياسية والحزبية أي بمعنى آخر المطلوب هو التهديد بحل كل الأحزاب الكوردية القائمة في سوريا.؟!، هذا السلوك بحد ذاته يمكن اعتباره سابقة أمنية خطيرة ، تُفهم منها غايات وخلفيات ومرام متعددة بل كثيرة منها الظاهر ومنها الخفي.

وإن أقل ما يمكن أن يقال عن هذا التصرف الذي تتبعه السلطات السورية بحق الكرد في الأشهر الأخيرة هو سلوك إقصائي متخبط وضار وهو ، إن دلّ على شيء ، إنما يدل على مدى ارتباك وحيرة النظام في ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية الحرجة الموجودة والمترافقة مع جملة من الضغوطات المختلفة التي يتعرض لها بين الحين والآخر لهذا السبب أو ذاك .

إن هذا تخبط حقيقي، وإلا فهل يُعقل أن يُضرب الكرد في آذار ، ويُعترف بهم كقومية أساسية في أيار ، ويُطلب من أحزابهم أن تحلّ أنفسهم في حزيران من نفس العام...؟! ، ليس هذا تخبطاً لا بعده تخبط...!؟.

إلا أن من حق النظام أن يتخبط ويسلك مختلف السلوكيات بحق ملفات الوضع الداخلي وخاصة منها ملف الشعب الكردي الذي يتعاظم دوره وتكبر آماله وتتوسع آفاقه يوماً بعد آخر، ليس هذا فحسب بل تجري محاولات جدية من قبل قيادات مجموع الأحزاب الكوردية للتوصل إلى إطار أو مرجعية موحدة من شأنها أن تقود نضالاتهم وتساهم بدورها في النضال الديموقراطي العام في البلد في هذه المرحلة السورية الحالية وفي المستقبل أيضاً .

ومهما كان، ومهما ازداد حجم الضغوطات على القيادات الكردية ، ومهما حاولت أجهزة النظام بكل وسائلها حمل الجانب الكردي على تقديم التنازلات ، فإن الردّ المشرف في الاجتماع الذي عقدته قيادة مجموع الأحزاب الكردية في سوريا في أواسط حزيران كان هو المطلوب والمتوقع ، حيث تدارست فيه بمسؤولية قرار ((فرض الحظر)) على نشاطها فتوصلت إلى اتخاذ موقف جماعي جريء ومسؤول ، مفاده أن الجانب الكردي لم يستأذن السلطات السورية حينما أعلن عن تشكيل أول تنظيم سياسي كردي في سوريا في الخمسينيات من القرن الماضي ، وإن الأحزاب الكردية الحالية تستمد شرعيتها الفعلية من تمثيلها للشعب الكردي الذي يزيد تعداداه عن المليونين والنصف ، وهي تسعى جاهدة، وبيقظة إلى وضع حلول عادلة لقضيتها بالأسلوب السياسي السلمي الهادئ بعيداً عن أي مظهر من مظاهر العنف ، وتطلب الحوار الديموقراطي مع السلطة وكل القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى ، وهي تمارس نشاطها سراً تارة وعلناً تارة أخرى ، بكل وضوح ووفق برامج سياسية وتنظيمية غير مخفية على أحد ، وأنها لم تراهن على أي عامل خارجي بل تعمل كالمعتاد وباستمرار على تعميق صلاتها النضالية مع باقي الأطراف الديمقراطية السورية الأخرى وفق أسس ومنهجيات وطنية ليس إلا ... الخ.

وبناء عليه... أكدت القيادة الكردية على أن تمسك السلطة بمثل هذا التدبير الفوقي يخلق أفدح الأضرار بالوحدة الوطنية السورية وبالجبهة الداخلية التي يتهددها الكثير من المخاطر والمنزقات ، ويتناقض مع جوهر ومدلولات الحديث الذي أدلى به رئيس الجمهورية بهذا الصدد ، ويتنافى بشكل قاطع مع متطلبات المرحلة الحالية ، دولياً وإقليمياً وسورياً في آن واحد ، ولذلك قرّرت القيادات الكردية مجتمعة : الاستمرار في ممارسة النشاط السياسي والحزبي ضمن إطار الممكن والمتاح والمعتاد وذلك كحق طبيعي وكمكسب ديموقراطي لا يمكن التخلي عنه البتة .

إن قرار مجموع الأحزاب الكردية الأخير هو قرار محق وصائب للغاية ، كونه يعبر عن آمال وطموحات كل بنات وأبناء شعبنا الكردي التواق إلى نيل حقوقه الطبيعية بعيداً عن كل الأشكال اللاديموقراطية المتبعة بحقه ، ولأنه في الحين ذاته خيار استراتيجي هام لا بديل سواه في ظل هذه المناخات السياسية الموجودة .